كذا فكان فيه فعلان كما كان مع كلا وقال ابن طاهر اجاز المبرد وقوع الماضي مع
قد بدون تقدم فعل ولم يذكره من تقدم من النحاة وفي البديع لو قلت ما زيد
الا قام لم يجز فان ادخلت قد اجازها قوم الثالث كما لاستثنا في حكم جملة
مستانفة لانك اذا قلت جا القوم الا زيدا فكانك قلت جا القوم ما منهم
زيد فتقتضي هذا ان لا تعمل ما بعد الا فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها
فلا يتقدم معمول تاليها عليها فلا يقال ما زيدا الا انا ضارب وقال الرماني
لا يقال الا قومك زيد الا ضاربون لان تقدم الاسم الواقع بعد الا قبلها غير
جائز فكذلك معموله لما تقرر من ان المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل ولا يؤخر
معمول ما قبلها عنها فلا يقال ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا زيدا عمرو وما
مر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا القسم المستثنى
منه وصفته فيجوز تاخيرهما كما تقدم نحو ما قام الا زيدا احد وما مررت
باحد الا زيدا خير من عمرو واجاز الكسائي تاخير المعمول مرفوعا كان او منصوبا
او مجرورا واستدل بقوله فما زادني الا غراما كلامها وقوله وما كف الا ماجد
ضير بايس وقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا الا قوله بالبينات والزبر غير
ووافقه ابن الانباري في المرفوع فقط ولا تقدم في باب الفاعل توجيهه ووافقه
الاخفش في الظرف والمجرور والحال كما جلس الا زيد عندك وما مر الا عمرو بك
وما جا الا زيد راكبا قال ابو حيان وهو المختار لانه يتسامح في المذكورات
ما لا يتسامح في غيرها ص مسالة توصف بغير ويستثنى بها وتجر ما بعدها اعرابه قبلوا لا
وفيها مطلقا لغة وناصبها قال الجمهور كونها فضلة والسيرافي السابق العامل
حال فيها معنى الاستثنا والمختار انها قابلة مقام مضاف فيها وان اصله النصب
بالمستثنى ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها قبل وبالا والصفة وفي العطف
بلا بعد غير خلف ويحذف تاليها وغير بعد ليس قيل ولم يكن ش تقدم ان غيرا اصلها
الوصف وانها محمولة في الاستثنا على الا والمستثنى بها مجرور باضافتها اليه
وتعرب بما للاسم الواقع بعد الا من وجوب نصب في الموجب نحو قام القوم
غير زيد وفي المنقطع وفي المقدم نحو ما جا القوم غير الحمير وما جاء غير زيد احد
ومن جوازه وترجيح الاتباع في المستثنى نحو ما جا احد غير زيد ومن كونه على حسب
العامل في المفرغ نحو ما جا غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد
وبعض بني اسد وقضاعة يفتحها في الاستثنا مطلقا واذا انتصبت في
الاستثنا ففي الناصب لها اقوال احدها وعليه المغاربة ان انتصابها
انتصاب الاسم الواقع بعد الا والناصب له كونه جا فضلة بعد تمام الكلام
وذلك موجود في غير الثاني وعليه السيرافي وابن الباذش انها منصوبة
بالفعل السابق الثالث وعليه الفارسي انها منصوبة على الحال وفيها معنى
الاستثنا كما ان ما عدا زيدا مقدر بمصدر في موضع الحال وفيها معنى الاستثنا

والذي

والذي اختاره انها انتصبت لتقيدها مقام مضاف وان اصلها النصب
بالمستثنى بفعل وهو الذي اميل اليه في اصل الاستثنا ان نصبه بالمستثنى لازم الاضمار
وجعلت الا عوضا عن النطق بفعل وهو الذي اميل اليه في اصل الاستثنا ان
نصبه بالمستثنى لازم الاضمار وجعلت الا عوضا عن النطق به واذا عطف على المستثنى
بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجر وهو الاجود نحو جا اغير زيد وعمرو ويجوز
مراعاة المعنى فينتصب في نحو جاوا غير زيد وعمرا ويرفع في نحو ما جا احد غير زيد
وعمرو ولسيبويه لكن عطفا على غير بل على المجرور بها لان اصلها الصفة والاتباع كذا
قالوه وهو يوهم ما اخترته من ان غيرا قابلة مقام مضاف فيها في الاعراب ووجهوا
منع عطفه على غيرها بانه يلزم منه التشريك في العامل فيستحيل المعنى قال
ابو حيان وما ذكروه في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت وبيان
وتاكيد وبدل نحو ما جاني غير زيد نفسه او العاقل او ابي حفص واحكي فالعبادي
انه يجوز في الجميع الجر والرفع ولم ينصوا الا على العطف الا ان في لفظ ابن عصفور
ما يقتضي العموم حيث عبر بالتابع فقال ويجوز في تابعه الحمل على المعنى قال وقد
صرح صاحب البسيط بجريان ذلك في الصفة عن اذا كانت صفة الا انه يمتنع الحمل
على المعنى وفي الاستثنا الحمل على الموضع نحو في الاستثنا اقوى وذكره سيبويه
ايضا وقال قوم انه خاص بالاستثنا ولا يكون في الصفة والظاهر الاول قال
ويجوز وجه اخر وهو القطع على الابتدا واما المعطوف على المستثنى بالا فلا يجوز فيه
الامشاركته في الاعراب واجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجر نحو قاموا
الا زيدا وعمرو على ان الا بمعنى غير لان مكانهما واحد قالوا نشدوا عليه وما هاج
هذا الشوق الا حمامة تغنت على خضرا سمر قيودها يروى بنصب سمر على لفظ برفع سمر
حمامة وبالجر على معنى غير حمامة قال ابو حيان وفي هذا دليل على اجرا النعت مجرى
العطف وانه لا يتقيد به والمانعون حملوا الجر على الجوار واذا كانت غير استثنا
نفيا العطف بعدها بلا خلاف فذهب ابو عبيدة والاخفش وابن السراج والزجاج
والفارسي والرماني الى جواز ذلك فيقال جا القوم غير زيد ولا عمرو اما على تقدير زيادة
لا واما على الحمل على المعنى لان الاستثنا في معنى النفي فان قولك جا القوم الا زيدا
في معنى جا القوم لا زيد وهو هنا اولى لان غيرا في اصلها تعطي النفي وذهب الفراء
وثعلب الى المنع كما في الا اذ لا يقال قاموا الا زيدا ولا عمرا ويجوز حذف ما بعد الا وبعد
غير وذلك بعد ليس خاصة يقال جاني زيد ليس الا او ليس غير اي ليس الجائي الا هو
او غيره وقبضت عشرة ليس الا وليس غير اي ليس المقبوض غير ذلك مقبوضا قال او ليس غير ذلك
ابو حيان وليس هذا باستثنا من الاول لانه يكون تابعا لما ليس متصلا ولان ما بعد
ليس هو الاول كيف كان واختلف هل يجوز الحذف مع لم يكن فاجازه الاخفش وابن
مالك نحو لم يكن غير ومنعه السيرافي لان الاصل في بابه كان ان لا يجوز فيها حذف الاسم
ولا الخبر وجي ليس الا وليس غير على خلاف الاصل ص ويستثنى بسيد منقطعا لا نزو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)